الأمم المتحدة

E/2015/NGO/31

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 June 2015
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من جمعية المستشارين الماليين المستقلين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

220615 040615 15-08582X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تطرقت جمعية المستشارين الماليين المستقلين، في منتداها السنوي الثالث عشر المعقود في موناكو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، إلى الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ''إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه ذلك؟''.

وقد حصل المشاركون في جمعية المستشارين الماليين المستقلين على معلومات موجزة من الممثل السامي للأمين العام في تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، الذي قال إن ''الأمم المتحدة تدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أن تمويل التنمية لا يمكن أن يعتمد على القطاع العام وحده. إن إدماج القطاع الخاص في الشراكة الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي هو السبيل الوحيد إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في الحد من الفقر، وتوفير التعليم للجميع، وتهيئة حياة سليمة، وتيسير الحصول على الطاقة والمياه النظيفة، مع عدم إغفال ضرورة حماية البيئة. إن الحكومات مسؤولة عن تهيئة البيئة التي يمكن فيها للقطاع الخاص توليد الثروة''.

وأشار مدير مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بإيجاز إلى أهمية العناصر الخمسة الواردة في الاستراتيجية الجديدة لأهداف التنمية المستدامة ولخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تقوم على: الإدماج، والتكامل، والاستثمار، والابتكار، والتنفيذ. وجرى التشديد على أهمية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة الجديدة، من خلال زيادة المساءلة على الصعيد الدولي، واستعراض الأقران على الصعيد الإقليمي، والمزيد من البيانات الموثوق بها، وطرائق جديدة لإشراك مختلف أصحاب المصلحة ذوي النفوذ في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأشار رئيس منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون إلى أهمية الشباب في تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥. إن جيل الشباب اليوم ضحية للاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، وللبطالة الواسعة، والتمييز والراديكالية، وهو ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى التطرف والأصولية والمنازعات. ولا بد من معالجة جذور هذه المشاكل حتى يكون الشباب من عوامل التغيير.

وجرى عرض مشروع عما اتسم به تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من فعالية فيما يتعلق بالحصول على المياه في الكاميرون، من خلال شراكة مع القطاع الخاص ومع جمعية المستشارين الماليين المستقلين. وقيل إن تنفيذ أي شراكة يجب أن يسبقه التمكين من محاربة الفقر المدقع الذي يقضي على ''الافتقار إلى التعليم الأساسي، والحصول على المياه والصرف الصحي والغذاء والطاقة''.

وتناول خبراء آخرون في المنتدى مسألة التفاوتات الاقتصادية التي تعوق بشكل خطير التناغم والتقدم على الصعيد الاجتماعي، كالحصول على الرعاية الصحية، وإعادة توزيع الثروة بشكل منصف، والحصول على الموارد، وهو ما يسود في كثير جدا من البلدان النامية. إن التوسع في فرض الضرائب والإفصاح عن معلومات الأعمال التجارية المميزة أصبحا يعوقان الاستثمارات الجديدة في البلدان النامية، وهو ما يؤدي إلى تقويض الابتكار الاقتصادي والمنافسة في أسواق العمل. إن تأجيج المضاربة الناجم عن الإفراط الكمي في طبع العملات يعمّق التفاوتات والركود الاقتصادي في بعض البلدان، ويقضي على أمن الأسواق والاستثمار، ويؤدي كذلك إلى الانكماش. واتفق المشاركون في جمعية المستشارين الماليين المستقلين على وجوب تشجيع زيادة وجود المرأة في التمويل العالمي، لضمان المساواة بين الجنسين، وكفالة الإسهام الحقيقي للمرأة في التنمية والنمو الاقتصاديين.

وختاما، فإن المشاركين في جمعية المستشارين الماليين المستقلين أشاروا إلى أهمية الإسهام النشط للقطاعين المالي والخاص في المؤتمرات التحضيرية القادمة في الأمم المتحدة، كالمؤتمر القادم لتمويل التنمية في أديس أبابا، وذلك لتعزيز الشراكات العالمية لهذين القطاعين مع الأمم المتحدة. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن تؤدي الزيادة الراهنة في الديون العامة والعجز العام، بالإضافة إلى فرض الضرائب غير المحدود، إلى تعريض إسهام الدول الأعضاء في أهداف التنمية المستدامة وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لخطر جسيم. وأُوصي المجتمع المدني والقطاع الخاص باستمرار الانتباه إلى ضوابط الميزانية، والمساءلة والشفافية في السياسات المالية والضريبية الوطنية والعالمية. وسيؤدي ذلك إلى تفادي تكرار الأزمات الاقتصادية التي تخلّ بالنمو والتقدم العالميين، وكذلك بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من التركيز على تشغيل الأجيال الشابة، مع التسليم بأن خلق الوظائف يتولاه أساسا القطاعان المالي والخاص، في الوقت الذي يتعين فيه على الحكومات توفير مناخ موات للاستثمار، بغية إيجاد بيئة اقتصادية تحفز مبادرات التشغيل.

وأخيرا وليس آخرا فإن العديد من المفاهيم المالية التي طرحت في هذا المنتدى يدعو إلى اتباع نهج للتنوع الثقافي. ولا بد من إجراء حوار مفتوح بشأن هذه المفاهيم المتباينة لتفادي الصراع الثقافي والعمل، بدلا منه، على تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في الشركات على نطاق العالم.